المجلس يوافق على إنشاء لجنة تحقيق في تجاوزات «الصحة» والعلاج بالخارج

جانب آخر من التصويت

عمر الطبطبائي: اتصالات الحكومة للضغط على النواب ما تمشي علينا

سعدون حماد: المجلس «على طريف» لحين البت في الطعون

ومجلس الامة يوافق على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع يطلب فيها التمديد للجنة لإعداد التقرير المتعلق بالاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وذلك لمدة شهرين

ووافق المجلس على مناقشة قانون تعيين القياديين في اللجنة المالية، ورفض تشكيل لجنة مشتركة لمناقشة القانون بين التشريعية والمالية.

ووافق مجلس الأمة على تأجيل قانون الانتخابات وحرمان المسيىء شهرين بموافقة 24 عضوا من أصل 47.

وقال مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على إعادة النظر في قرار المجلس بشأن مرسوم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية فيما يتعلق بموضوع القياديين.

وقال محمد الدلال: أمر مؤسف جدا أن بعض اللجان لا تحترم قرارات المجلس فالمجلس ناقشها وكان النقاش على من هي اللجنة المعنية وتم الاتفاق على أن تكون هناك لجنة مشتركة واللجنة المالية لم تتفاعل مع قرارات المجلس...و يُفترض أن يكون هناك التزام بها، خاصة إننا اجتمعنا اجتماعين وباقي اجتماع واحد، ووفق المادة 43 فإن القانون المقدم يتعلق باختصاصات كل الوزارات ومرسوم الخدمة موجود لدينا وعندنا 7 قوانين متعلقة بالقياديين في اللجنة التشريعية.

وقال صفاء الهاشم: أرفض كلام النائب محمد الدلال عندما يقول لا يوجد احترام للمجلس الاحترام وفق المادة اللائحية أن اللجنة التشريعية تمارس عملها من حيث الدستورية، وهذا القانون الخاص ناقشوه دستوريا ونحن نراه من الناحية المالية.

وقال محمد الدلال: الموضوع يتعلق بالجانب القيادي في الوزاري وآمل أن يُحترم قرار المجلس السابق.

وقال مرزوق الغانم: اللجنة التشريعية تدرس الموضوع دستوريا وقانونيا ومن الناحية الموضوعية فيما عدا الجانب المالي ويذهب إلى اللجنة المالية لتدرس الجانب المالي وبذلك يتحقق كل ما تريدونه.

وقال محمد الدلال: سنبحث الموضوع بكل تفاصيله عدا الجانب المالي، وأخشى أن تنسف اللجنة المالية كل تقريرنا.

وقال عسكر العنزي: لجنة الداخلية والدفاع متعاونة وهناك تكليف بشهرين للانتهاء من القانونين وأخذت التشريعية شهرا وعقدنا 4 اجتماعات لدراسة المواضيع ولم نأخذ رأي الحكومة ونريد أن يكون التقرير متكاملا، الفتوى والتشريع لم تعطنا رأيا، والقضاء أيضا ذلك، ونخشى أن يكون ذلك نفس موضوع هيئة مكافحة الفساد...إذا ترغبون التأجيل إلى صدور الحكم كان بها، وإذا تريدون التصويت عليه ما في مشكلة ولكن كنا نريد أخذ آراء الحكومة.

وقال مرزوق الغانم: أخذت رأيين مؤيدين ورأيين معارضين ونحسمها بالتصويت.

والموافقة على التمديد شهرين للجنة الشؤون الداخلية والدفاع لإعداد التقرير المتعلق بالاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، يرفع يده: الحضور 47، موافقون 24.

وقال جمعان الحربش: هناك 3 طلبات حول تقديم مناقشة قانون الجنسية ووفق قرار المجلس يجب مناقشة قانون الجنسية دون طلبات.

وقال مرزوق الغانم: هناك طلب خور عبدالله يقدم على غيره وهناك أكثر من طلب والإجراء بالتنسيق مع الأخ رئيس لجنة الأولويات.

وقال الشيخ محمد العبدالله: بالنسبة لقانون الجنسية الكويتية كما تعلمون هناك تطورات إيجابية في هذا الملف وما تم الاتفاق عليه أمس ينعكس على توجه الحكومة فنطلب تأجيل النظر في هذا التقرير من أجل أن ناتيكم في توجه مختلف.

وقال وليد الطبطبائي: نريد التعاون مع الحكومة لكن الآن نناقش المداولة الأولى ونؤجل الثانية لحين تقديم الحكومة تعديلاتها.

وقال محمد العبدالله: نطلب تأجيل أسبوعين.

وقال الحميدي السبيعي: مددنا ايدينا لحسم ملف الجنسية وكلمنا الحكومة وطلبوا التأجيل أسبوعا.

وقال عسكر العنزي: هذا القانون مهلتنا به شهرين وخلصناه قبل الشهرين وإذا كان هناك تأجيل من الحكومة أسبوعا فلا نستطيع أن ننتهي منه خلال الأسبوع.

وقال وزير الداخلية: الحكومة تطلب تأجيل شهرين لأن أسبوع أو اسبوعين مدة لا تكفي.

وقال عدنان عبدالصمد: كان هناك أكثر من اقتراح الشهر والشهرين والأسبوعين.

وقال عادل الدمخي: المقترح الأصلي مناقشة المداولة الأولى وتؤجل المداولة الثانية أسبوعين وهذا اتفاق تم من المجلس ولن نحسمها، في مداولة ثانية اليوم، وبعد اسبوعين سيتم التوافق على الأمر.

ومجلس الامة يرفض تأجيل مناقشة تقرير لجنة الداخلية والدفاع في شأن تعديلات قانون الجنسية لمدة شهرين بناء على طلب الحكومة (الحضور 55 موافق 27 غير موافق 28.

والأمين العام يتلو طلبا نيابيا آخر بالتحقيق في التجاوزات في مكتب المانيا المالية بوزارة الصحة وتخصيص أماكن لجمعية صندوق اعانة المرضى وكذلك التحقيق في تجاوزات العلاج بالخارج من 2013 إلى 2016 وتجاوزات عقود التمريض وعقد عافيه ومستشفي العدان وعقد شركة « إتنا « الامريكية.

وقال مرزوق الغانم: المشترك تشكيل لجان تحقيق وليس من المنطق تشكيل 5 لجان تحقيق في مواضيع متشابهة إذا تشكل لجنة تحقيق تدرس كل المواضيع المدرجة في الطلبات وكل من قدّم طلبا طلبه مجاب.

والمجلس يوافق على دمج كل الطلبات المقدمة

وقال جمعان الحربش: هناك طلب تكلف به لجنة المال العام لأن الموضوع يتعلق بالمال العام.

وقال سعدون حماد: قدمنا تشكيل لجنة تحقيق محايدة ونرفض ذهابها إلى لجنة حماية المال العام.

وقال مرزوق الغانم: الطلب الأخير به اشكالية لائحية حيث أن الطلب به وزارة الصحة والمعني به اللجنة الصحية.

وقال رياض العدساني: نوافق على دمج المقترحات لكن الأمور المالية والإدارية في العلاج بالخارج.

وقال مرزوق الغانم: كل الطلبات مرتبطة وسوف أصوت على تشكيل لجنة التحقيق المحايدة. وقال سعد الخنفور: طالما الأمر يخص وزارة الصحة يذهب إلى اللجنة الصحية.

وقال مرزوق الغانم: الموافق على دمج كل الاقتراحات وتذهب إلى لجنة تحقيق خاصة يرفع ايده.

والمجلس يقرر تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في جميع الطلبات المتعلقة بمخالفات وتجاوزات وقعت في وزارة الصحة

وترشح لعضوية اللجنة كل من :اسامة الشاهين ،صلاح خورشيد ،سعدون حماد ،عمر الطبطبائي ،مرزوق الخليفة ،وليد الطبطبائي ،مبارك الحجرف ،طلال الجلال،ماجد المطيري ،خليل الصالح ،عسكر العنزي ،يوسف الفضالة ،فيصل الكندري وانسحب النواب «خليل الصالح وماجد المطيري ومبارك الحجرف» ويجري التصويت لاختيار خمسة نواب لعضوية اللجنة.

وقال اعضاء لجنة التحقيق في تجاوزت الصحة :سعدون حماد ،اسامة الشاهين ،صلاح خورشيد ،عمر الطبطبائي ،فيصل الكندري.

وقال مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

والرئيس الغانم استأنف عقد الجلسة.

وينتقل المجلس إلى بند رفع الحضانة عن النائب احمد نبيل الفضل.

وقال محمد الدلال رئيس اللجنة التشريعية والقانونية : الشاكي سعيد محمد توفيقي جنح مرئي ومسموع.

والمجلس يوافق على رفع الحصانة عن النائب احمد نبيل الفضل موافقة 40 من حضور 47

والمجلس ويوافق على بند الاحالات ويحيل الخطاب الاميري إلى لجنة الرد على الخطاب الاميري لاعداد تقرير بشأنه ورفعها إلى المجلس.

والمجلس يوافق على عرض قانون المسئ في جلسة 28 مارس.

والمجلس يوافق على اعادة التقارير الخاصة بتعديلات قانون الجنسية إلى لجنة الداخلية والدفاع على ان ترفع تقريرها في مدة اسبوعين...حضور 54 موافقة 29 عدم موافقة 25.

والمجلس يوافق على تخصيص ساعتين من جلسة 11 ابريل القادم لمناقشة قضية الاسكان

والمجلس يوافق على تمديد عمل لجنة الشباب والرياضة البرلمانية إلى نهاية دور الانعقاد الحالي على ان تعد قانون متكامل بشأن الرياضة.

وينتقل المجلس إلى مناقشة التقرير الخامس والثلاثون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل قانون الأحداث الصادر بالقانون رقم (111) لسنة 2015 م وعددها (6).

وقال علي الدقباسي :الامر يدعو إلى القلق الحكومة قبل 6 اشهر تخفض سن الحدث إلى 16 عاما واليوم تريد ان ترفعه مرة اخري إلى 18 سنة الحكومة ليس لديها رؤية تشريعية.

وقال الوزير الشيخ محمد العبد الله : الحكومة تعمل وفق البيانات التي تصل إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء،وتبين ان الكثير من المخالفات تقع من اشخاص دون سن 18 لذلك خفضنا سن الحدث إلى 16 الحكومة تعمل وفق احصائيات وبيانات.

ولكن من باب التعاون نجد ان هناك توجه عاما باعادة سن الحدث إلى 18 عاما وسنوافق على هذا الامر والحكومة منسجمه مع نفسها.

صالح عاشور :تراجع الحكومة خطوة تسجل لها بالنسبة لاعادة سن الحدث إلى 18 عاما ..للاسف الحكومة عارضت اتفاقيات دولية وقوانين حقوق الانسان عندما خفضت سن الحدث إلى 16 عاما

وقال صفاء الهاشم :انا لست مع التعهد بعدم مساءلة رئيس الوزراء او اي وزير في الحكومة.. والشكر للاخت سهام الفريح على القانون الذي اعدته بالنسبة لسن الحدث.

وقال رئيس مجلس الامة :انتهي الوقت لذلك ترفع الجلسة إلى صباح الغد الساعة 9 صباحا.